

دور مراكز الفكر في صناعة السلام العالمي

يوسف عنتر ❖

ساهم التنافس المحتدم بين الدول وبين القوى الكبرى في العالم على المواقع الجغرافية الاستراتيجية والمناطق الحيوية، وعلى المصالح الاقتصادية والموارد الطبيعية والنفوذ للهيمنة على الأرض وتضامن الجماعات والأفراد على السلطة، إلى تحول عالمنا الراهن إلى حلبة وساحة مضطربة بفعل الحروب والصراعات والنزاعات المروعة التي أضحت تهدد الشعوب في بقائها والدول في استقرارها السياسي والاجتماعي الداخلي.

وبحثاً عن سبل وتوفير الشروط والظروف المناسبة والملائمة لإحلال السلام في جميع جغرافية العالم، وفي مختلف مناحيه وأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية، وصولاً إلى تمكين الدول والجماعات والأفراد من القدرة على تحقيق التنمية البشرية العادلة لكل إنسانية، تضافرت وتناسلت جهود الكثير من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية القارية والإقليمية والمدارس والنظريات والجامعات والمعاهد المنتشرة في أغلب دول العالم.

وتعد مراكز الفكر^(١) المتخصصة في أبحاث صناعة السلام^(٢) والأمن في بعده الإنساني الشامل^(٣)، من أهم المؤسسات التي تعمل على إنتاج الدراسات وبلورة المقاربات الهادفة إلى صناعة السلام العالمي، معتمدة على تشخيص الأسباب والدوافع التي تقف وراء اندلاع الحروب وتزايد عدد وحجم التطرف والعنف في العالم، ومن ثمة البحث عن إيجاد الحلول لها عبر اختيار الآليات الناجعة والفعالة.

وإذا كان الواقع يكشف عن نجاح بعض النماذج من مراكز الفكر في صناعة السلام في العديد من المناطق، والمساهمة في التصدي لبعض الظواهر الماسية به، إلا أن تجارب من تاريخنا المعاصر تظهر مدى تواطؤ الكثير من هذه المراكز في صناعة الأزمات وإثارة الفوضى التي تسمح للمنظمات التي تقف وراءها من تحقيق مصالحها المتباينة. كما تواجه مراكز الفكر الصانعة للسلام العالمي تحديات

(* أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي. الكلية المتعددة التخصصات بالناظور. جامعة محمد الأول بوجدة. المملكة المغربية.

وإكراهات تؤثر على دورها ووظائفها الأخلاقية والإنسانية وتهدد استمراريتها ووجودها.

تروم هذه الدراسة، انسجاماً مع هذا الاستهلال، البحث في دواعي ودوافع تأسيس الأفراد لمراكز الفكر الباحثة عن أسباب وآليات صناعة السلام العابر للحدود، والتطرق إلى مختلف الآليات المعتمدة في الوصول إلى هدف السلام العالمي مع الإشارة إلى بعض من تلك المراكز الناجحة، وإبراز الصور والحالات التي تعكس نجاحها، وتختتم الدراسة بالوقوف عند التحديات التي تعرقل جهودها وتحجم فعاليتها ونجاحاتها.

وتعرض الدراسة فرضيات مختلفة يحتاج أمر بسطها والتحقق منها الانفتاح على مجموعة من الأبحاث والدراسات السابقة والولوج إلى البيوت المعرفة لبعض مراكز الفكر في العالم العربي والغربي خاصة، واستقراء إنتاجاتها ومخرجاتها. وتتمثل هذه الفرضيات في أولاً: كون جميع مراكز الفكر التي تؤسس تخدم السلام العالمي؛ ثانياً: أن مراكز الفكر تتميز بالحياد والاستقلالية وتستمد الثقة في أعمالها ومنشوراتها من خلال هذين المبدئين؛ ثالثاً: أن مراكز الفكر الغربية لها الفضل دون سواها في صناعة السلام، رابعاً: الفرضيات تزعم أن مراكز الفكر تؤدي دورها دون عراقيل وإكراهات.

أولاً: دوافع اهتمام مراكز الفكر بالسلام العالمي

وفقاً لما كتبه ريتشارد هاس فإن التوازن الحالي بين النظام والفوضى يتأرجح لصالح الفوضى: كما نرى أن المستقبل الأقرب هو ما يمكن خلاله أن يفسح المنتظم الدولي الحالي المجال لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى ويعمل باستقلالية كبيرة مع توجيه أقل لمصالح الولايات المتحدة وأوليواتها^(٤).

أ- حالة النظام العالمي المقلقة:

يعرف النظام العالمي القائم على مركزية قوة الدولة الوطنية أو القومية وضعاً أمنياً خطيراً، بسبب تفاقم الأزمات واحتدام الصراعات وتكاثرها في ظل تراجع أدوار اللاعبين الرئيسيين وعدم قدرتهم على معالجتها وإيجاد حلول لها، الأمر الذي دفع الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى نعت النظام العالمي بالفوضوي يعاني اضطراباً في هيكله وارتباكاً في أدائه، وتآكلاً في المعايير والقيم التي تحكمه بما فيه العولمة وتحرير التجارة، وافتقاراً في الوضوح واليقين وعجزاً عن صون هدف الأمن والنظام الدوليين^(٥).

والمشكلة الأمنية الكبرى في النظام الدولي الحالي هي الصراع العنيف داخل الدول الناشئة، ويعمل قدر من هذا الصراع على تحقيق الإرهابية داخل الدول الغربية،

مستهدفاً في الأغلب تلك الدول المتورطة في الصراعات داخل الدول الهشة، ومعرضاً مصالحها الاقتصادية من منشآت ومقرات ومشاريع حيوية للتهديد والتخريب^(٦). وإذا كانت أغلب الدول، خاصة القوى العظمى والكبرى، تركز في سياساتها الخارجية والدبلوماسية من خلال وثائق إستراتيجية أمنها القومي العمل على إقامة نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة وتعاون متعدد الأطراف في إطار الاعتماد المتبادل، وإبرام الاتفاقيات الكفيلة لحل القضايا الشائكة وفض النزاعات وإشاعة مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة، فإن الواقع يظهر عكس ذلك، حيث بتنا نشاهد سلوكات شاذة تعكس جلياً زيادة اضطراب النظام الدولي وتخطب عالمي، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- زيادة الإنفاق العسكري، وانتشار واسع للأسلحة في جميع بقاع العالم، وامتلاكه من طرف أفراد وجماعات وتنظيمات إرهابية وغير إرهابية؛
- تفرغ الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي يتم إبرامها من محتواها، والتهديد بالانسحاب من بعضها و من الاتفاقيات التي تحكم مواضيع حساسة (ضبط الأسلحة النووية)، والامتناع عن الانخراط في اتفاقيات أخرى ترمي إلى ضبط إشكالات تستدعي حلولاً استعجالية من قبيل المناخ والهجرة؛
- العمل والتصرف المنفرد سواءً في إطار قواعد القانون الدولي أو خارجه، مثلاً أقدمت روسيا على ضم منطقة القرم على أساس أنه إجراء دفاعي لوضع حد لتمدد الاتحاد الأوروبي ومحاصرته لروسيا وتهديد أمنها، وتطبيق الصين مفهومها للدفاع الإقليمي بشكل منفرد دون أخذ بعين الاعتبار اعتراضات جيرانها الذين ينازعونها السيادة على بعض الجزر في منطقة بحر الصين الجنوبي؛
- تشكيل تحالفات فرعية خارج المنظمات الدولية الحكومية، مما يعني من جهة استهانة الدول المشكلة لهذه التحالفات بدور ووظيفة المنظمات الدولية، ومن جهة أخرى بالضعف الذي أصبح سمة لهذه المنظمات في الآونة الأخيرة، والذي نجم عن الأزمات التي تعاني منها من الناحية المالية والكفاءة والديمقراطية الداخلية، الأمر الذي أدى إلى دعوة الكثيرين إلى إنهاء وجودها؛
- التدخل السافر في شؤون الدول، إما بذريعة إعمال مبدأ مسؤولية الحماية المرتبط بالعمل الإنساني وحقوق الإنسان، وإما بدعوى موافقة حكومات الدول التي تعرف احتجاجات شعبية على التدخل لمساعدتها على وقفها وإعادة الاستقرار والأمن الداخليين، وهو ما يلاحظ في الأزمات التي تشهدها بعض الدول العربية، في اليمن وليبيا وسوريا منذ اندلاع ما سمي بالربيع العربي آنذاك.

ب- تجاوز إخفاقات نظريات العلاقات الدولية:

يعرف حقل العلاقات الدولية نظريات متعددة متنازعة في مجال تفسيرها للظواهر الاجتماعية العابرة لحدود الدولة الوطنية، سواء ما ارتبط منها بحالة التعاون والسلام أو بحالة الحرب والصراع.

وعبر تخصص العلاقات الدولية كانت هناك دائماً حوارات بين النظريات المتنافسة، بين النظريتين الواقعية والليبرالية وبين هاتين الأخيرتين والماركسية باعتبارها تشكل حواراً بين النماذج المعيارية للسلوك والأداء^(٧).

إلا أن هذه النظريات في مجملها تعرضت لمجموعة من الانتقادات، من زاوية عجزها عن تفسير العديد من الظواهر الدولية وبعدها عن حقيقة الواقع الدولي، أو من ناحية سعيها إلى ترسيخ الأمر الواقع الذي يخدم الدول العظمى، أو من زاوية الإغراق في الإيديولوجيات والسرديات التي تهمل استشراق المستقبل وإيجاد الحلول للمشاكل والقضايا والنزاعات، والتي يعرفها النظام العالمي منذ ظهورها ما بين الحربين العالميتين، وتبرز أبرز هذه النظريات التي اهتمت بالسلام العالمي في :

*النظرية الليبرالية:

قدمت مجموعة من الرؤى التي تساعد على فهم المقاربات الأمنية، بحيث اعتمد الليبراليون على مفهومي الأمن الاجتماعي والسلام الديمقراطي لوضع تصوراتهم، التي تمركزت حول تقليص هذه النزاعات بين الدول عن طريق مفهوم التعاون، ونشر قيم الديمقراطية وثقافة الانفتاح والتداخل بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بحسبانها الوسائل الأساسية للحفاظ على السلام بين الدول. وتتنبأ الليبرالية بأن مستوى عال من الاعتماد المتبادل الاقتصادي وغير الاقتصادي بين البلدان السائرة على طريق التحديث والتحول الديمقراطي سيؤدي إلى التركيز على التعاون بدلاً من الأمن العسكري، كما تبرز أهمية الشبكات التي يخلقها اللاعبون عبر الوطني من غير الدول وكذا المؤسسات الدولية في تيسير التعاون بين الدول بخلق ساحات للتفاوض وتبادل المعلومات وإشاعة السلام العالمي .

*النظرية الواقعية، التقليدية والحديثة:

استندت إلى مجموعة من المرتكزات في تحليلها الأمني للسلام والصراع، ومن بين أهمها اعتبار أن القوة هي عملة السياسة الدولية وأن الدولة الفاعل الأساسي والعقلاني، التي في مقدورها تحقيق أكبر من الأمن اعتماداً على الدبلوماسية والقوة العسكرية بحسبها فهي آليتان لتحقيق المصلحة العليا والقومية للدولة، بالإضافة إلى تركيزها على مبدأ توازن القوة بكونه العنصر الأهم المفضي إلى الاستقرار الدولي والإقليمي، في ظل استمرارية التوتر والحروب والفوضى والتنافس في منظومة

العلاقات الدولية الناتجة عن كون المصلحة السياسية منوطة بالدول ذات السيادة، ولا وجود لحكومة دولية فوق الدول. وتحت شروط كهذه، بحسب الواقعية يمكن على الدوام أن ينفجر الصراع العنيف بين الدول المسلحة، فتعيش في خوف بعضها من بعض، وفي نظام بهذه الهشاشة يكون أقصى ما يمكن التطلع إليه هو قيام نظام هش للسلام والأمن والاستقلال، وأخطر ما يتعرض له نظام كهذا هو^(٨) التهديد بظهور قوى عظمى جديدة تقلل توازن القوى.

*المدرسة النقدية:

والتي على الرغم من تعدد المدارس والنظريات الفكرية في إطارها، والتي لا تشكل في مجملها بناءً فكرياً متناسقاً في مواجهة الاتجاه التقليدي الليبرالي والواقعي، إلا أن ما يميزها هو أن الدولة لا تشكل أساس دراسات الأمن والسلام، وإنما تعتبر الأفراد والجماعات وحدات أولى بالاهتمام.

وقد عبرت عنها مدرسة فرانكفورت، التي قدمت مشروعاً حدثياً أطلقت عليه اسم العقلانية، حيث طالبت فيه بانسجام الأفراد داخل المجتمعات من خلال تنظيم التفاعلات بينهم وبين الدول بصورة حضارية عقلانية، باعتباره السبيل لتحقيق أمن تشاركي وبالتالي الوصول إلى سلام عالمي.

وإلى جانب مدرسة فرانكفورت، جاءت إسهامات مدرسة كوبن هاكن في دراسة الأمن الدولي من خلال الأفكار التي طرحها باري بوزان في كتابه "الناس والدولة والخوف"، الذي أوضح فيه بأن ما تواجهه الدولة من تهديدات لا يقتصر فقط على التهديدات العسكرية من دول أخرى، ولكنها تتعرض للعديد من تهديدات غير عسكرية، والتي تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٩). ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعي^(١٠) من أهم إسهامات مدرسة كوبن هاكن، حيث يمثل المجتمع كمرجع للأمن في مواجهة الدولة، التي أصبح ننظر إليها كمصدر للتهديد، وبالتالي يعتب الأمن بناء اجتماعياً، وأن تحرير الأفراد والجماعات وانعتاقهم من القيود البشرية والمادية يحقق الأمن، وتمثل الحرب والفقر والاضطهاد من القيود التي تمنع القيام بما يختاره الأفراد بحرية للقيام به^(١١).

والإسهام النظري الثاني هو ما طرحه أولي وايفر في إطار نظرية الأمننة، التي تقوم على تحليل كيف يتم تحويل قضية معينة عادية إلى قضية أمنية تنطوي على خلق تهديدات تتطلب التعامل معها بآليات وسياسات استثنائية وعدم الاكتراث بالقوانين والأعراف^(١٢).

ج - مجابهة مراكز الفكر المثيرة للتوترات:

لا ينكر أحد أهمية المراكز الفكرية من حيث فعاليتها وقدراتها في التعاطي مع

مجموعة من الأزمات والصراعات الدولية ونجاحها في التأثير إيجاباً على العديد منها، وتجاوب حكومات الدول مع مخرجات تقاريرها وأبحاثها الميدانية والنظرية، واكتسابها لثقة المنظمات الدولية والإقليمية.

إلا أنه في المقابل، أبانت العديد من الأحداث والوقائع التاريخية على مستوى السياسة الدولية، وجود مراكز بحثية لأسباب متعددة تحولت إلى آلة لصناعة أفكار في اندلاع العديد من الحروب والنزاعات في العديد من مناطق العالم من جهة، وتأجيج العديد من التوترات الطائفية والعقائدية في مناطق أخرى من جهة ثانية.

فلقد شهدت المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ظهور مجموعة من النظريات ذات صناعية أمريكية تدعو وتحث على ضرورة التسلح وبناء منظومة الصواريخ الدفاعية ولإقامة قواعد عسكرية في مجموعة من المناطق الحساسة خدمة لمصالح الشركات النفطية وشركات / مركب الصناعة العسكرية.

وفي هذا الإطار، شاعت العديد من الأفكار والمفاهيم من قبيل سياسة الاحتواء، عسكرة السياسة الخارجية، القوة تسبق الدبلوماسية، نظرية المؤامرة، التمدد الحيوي، الحرب الاستباقية، الفوضى الخلاقة، القوة الذكية التي تجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة^(١٣)، مبدأ التفوق على الآخرين الذي يحكم الفكر التراثي الأمريكي وفكرة أمريكا أولاً، والتي ساهمت في عودة الأزمات والحروب بالوكالة وعدم الاستقرار والحديث عن اللانظام واللايقين في النظام الدولي.

ومن أبرز المعاهد الأمريكية في هذا الشأن معهد أميركان إنتر برايز، مقره في واشنطن منذ عام ١٩٩٧، والذي كان يروم منذ تأسيسه تثبيت قيادة أمريكا للعالم انسجاماً مع أفكار جماعة المحافظين الجدد الداعية إلى الهيمنة العسكرية والاقتصادية على الأرض والجو والفضاء، بحيث تكون لأمريكا الهيمنة على شؤون العالم، وهو التفكير الذي وصفه خبراء ومحللون أمريكيون بتعبير "السلام الأمريكي"، مماثلاً لتعبير الهيمنة الإمبراطورية الرومانية قديماً على العالم^(١٤).

وفي السياق ذاته، وسعيًا نحو تكريس منظومة القيم الأمريكية في مناطق النفوذ المستهدفة وجعلها نقطة الانتظام الوحيدة في العالم، ظهرت مراكز فكرية أخرى تدعو في إطار ديمقراطية القوة وعولمة الديمقراطية إلى تصدير الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها النموذج الأمثل في العالم، وتطالب بتفكيك الأنظمة السياسية الغير الديمقراطية سواء من تلقاء نفسها أو باستخدام القوة^(١٥).

ثانياً: آليات مراكز الفكر في صناعة السلام العالمي

يرجع تصاعد دور مراكز الفكر على الساحة الدولية في مساهمتها في البحث عن خلق وإيجاد فرص السلام، إلى تعقد القضايا والمشكلات الدولية من الناحية التقنية،

ولظهور مجموعة من التحديات الإنسانية التي يصعب حلها، والتي لم تكن قائمة في الماضي من قبيل قضايا البيئة وانتشار أسلحة الدمار والتكنولوجيا، وبحكم تشابك العلاقات الدولية ومحدودية الصلاحيات الممنوحة للممثلين الدبلوماسيين، وكذا لتراجع وظيفة دبلوماسية القمم^(١٦) في تحقيق تقدم ملموس في حل المشكلات المستعصية بسبب تفاقم الخلافات السياسية بين رؤساء الدول، وعدم حضور أغلبهم هذه القمم، ونظراً أيضاً للمدة الزمنية الطويلة الفاصلة بين الدورات التي تعقدها المنظمات الدولية والإقليمية.

أ — تعدد الوسائل والأدوات التي تعتمدها مراكز الفكر:

تتعدد الوسائل والأدوات التي تعتمدها مراكز الفكر في بحثها عن الحلول والمكاسب من وراء معالجتها وإدارتها لبعض الأزمات والنزاعات الدولية، كما تتباين طبيعة وحجم هذه النزاعات والأزمات، فقد تركز على الأدوات الأكاديمية العلمية لتحليل الأسباب والدوافع الكامنة وراء خلق حالات العنف والنزاع، وذلك للوصول إلى فهم عميق يساعد في تحديد الآليات الممكن استخدامها في الوقاية من هذه الأسباب وفهم العوامل التي تؤدي إلى العنف وزيادة حدوثه، وفهم أساليب حل النزاعات خاصة السلمية منها والتي لا تلجأ إلى العنف.

إذن، من خلال منشورات دورية تتناول دراسات وأبحاث تشكل حلواً مبتكرة استباقية للقضايا التي ترخي بظلالها مستقبلاً، أو من خلال المؤتمرات، الندوات والمحاضرات التي تنظمها والتي غالباً ما تنتهي بتقديم توصيات ودراسات مبنية على الأدلة الدامغة والبراهين العلمية، يسترشد بها صانع القرار في السياسة الدولية كأرضية للنقاش والحوار للوصول إلى الحلول الناجعة والفاعلة.

كما تساعد هذه المراكز من خلال ما سبق على تشخيص واقع العديد من المجتمعات، والكشف عن الخلل والمعضلات التي من شأنها أن تساهم في إثارة العديد من التهديدات العابرة للحدود والماسة بالأمن والسلام العالميين.

فضلاً على ما سبق، لا يمكن إغفال دور هذه المراكز المتسمة بالحياد والاستقلالية، في الرقابة والمراقبة والكشف عن التجاوزات التي تصدر عن الأفراد والجماعات والدول أثناء حالات السلم أو الحرب أو النزاعات والمنهكة للقوانين والأعراف الدولية، وبالتالي وضع حد للفرار من العقاب عن الجرائم الدولية من قبيل جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان والإبادة.

ومن الأكيد، أن هذه المهمة السامية تساهم في الردع والزجر، ناهيك عن لجوء الكثير من الدول والمنظمات الدولية إلى الكثير من مراكز الفكر المتخصصة، لاستشارتها وأخذ رأيها في قضايا ترتبط بمسألة الأمن الدولي والأمن الإنساني الشامل، والذي

يشمل مجالات البيئة وحقوق الإنسان والأقليات والتنمية، دون أن ننسى دورها في تعبئة الرأي العام الدولي وقدرتها على التكتل والضغط من أجل دفع الدول إلى العدول عن نهج أو اتخاذ تدابير وإجراءات تمس بالسلام العالمي، أو حثها على العمل في اتجاه تحقيق الاستقرار والعدالة العالمية.

وفي إطار دورها السلمي والإنساني وتأكيد مصداقيتها، تعتمد مراكز الفكر أيضاً الطرق والوسائل السلمية في فض النزاعات الدولية والإقليمية^(١٧)، من خلال معاشية دبلوماسية المسار الثاني أو الموازي، وذلك بإرسال بعض الخبراء من هذه المراكز من قبل مؤسسات حكومية للتفاوض بشأن قضايا تهم الأمن والسلم الدوليين، أو لعب دور الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة، أو تكليفها بإجراء أبحاث وتحقيقات في أحداث ووقائع دولية بغية رصد أسبابها وإيجاد حلول لها، أو بهدف تحديد المسؤولية الدولية بخصوصها.

وقد تبادر بعض مراكز الفكر من تلقاء نفسها، ومن خلال الأطر والكفاءات التي تتوفر عليها إلى أعمال الوسائل السالفة الذكر، وبالخصوص وسيلتي الوساطة والمساعي الحميدة ابتغاء منع نشوب النزاعات والحروب، أو إيقاف احتمالات تفاقمها وانتشارها وتوسيعها إلى مناطق أخرى أو إلى فئات أو جماعات أخرى.

ب - نماذج من مراكز الفكر الداعمة للسلام العالمي:

إذا كان التاريخ منذ ظهور مراكز الفكر يكشف عن وجود مراكز تتميز بسمعة سيئة في مجال صناعة السلام بأوجهه المختلفة (حفظ، وضع، بناء وفرض السلام) لأسباب مختلفة، فإن نفس التاريخ يحفل بصور من مراكز تأسست لغرض خلق أرضيات مناسبة والبحث عن فرص وخيارات ملائمة لإبقاء العالم في حالة نظام وأمن وسلام، وما تزال سائرة نحو نفس الأهداف التي تخدم البشرية جمعاء. ويمكن أن نذكر أهمها على سبيل المثال وليس الحصر، لما يشهد لها من مصداقية وحياد واستقلالية واستمرارية في رسم معالم سلام عالمي، ولأقدميتها وتنوع مصادر تمويلها.

*مجموعة الأزمات الدولية:

جاء تأسيس هذه المنظمة المستقلة في خضم التحولات الجيوسياسية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، والتي اتسمت بكثرة الصراعات وعجز الدول والمنظمات الدولية عن إيقافها ومنع انتشارها.

وقد تأسست المجموعة في عام ١٩٩٥ ببروكسيل كإطار للتعاون والاستشارة مباشرة مع الدول والمنظمات الدولية والأطراف السياسية الأخرى، وذلك من خلال أبحاثها الميدانية عن الصراعات العنيفة وتقاريرها بشأن النزاعات، وكذلك من خلال

نشرتها الشهرية " كرايسسواتش "، ولها مكاتب وممثلين في ثلاثين موقعا معرضاً للخطر ومقبل على الصراع، وتحصل على التمويل من الدول والمؤسسات والشركات والأفراد^(١٨)، وتلعب دوراً أساسياً في أربعة مجالات:

- المساهمة بشكل فني في تقديم الدعم والاستشارة في مفاوضات السلام؛
- تقديم إنذارات مبكرة عن الأزمات التي يشهدها العالم؛
- تقديم نمط تفكير استراتيجي وتكتيكي جديد حول الصراعات والنزاعات والأزمات الحادة؛ في مجلس الأمن.
- إصدار تعليمات مفصلة جداً ونصائح بشأن قضايا سياسية في الصراعات، أو أوضاع خلافية محتملة، عبر مساعدة صناع القرار في مجلس الأمن والمنظمات الدولية الإقليمية؛

- القيام بكل ما يلزم لمنع وقوع الصراعات وحلها وإعادة الإعمار بعدها.

* شبكة البحث عن أرضية مشتركة :

تأسست عام ١٩٨٢، ولديها ٤٠٠ موظف وموظفة في ١٢٦ دولة و ٣٩ مكتباً في آسيا، أوروبا، الشرق الأوسط، أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف إلى تحويل الأسلوب الذي يتعامل فيه العالم مع النزاع، بعيداً عن التوجهات العدائية، وبتجاه حلول تعاونية.

ويجد توجهها متعدد الأبعاد أساليب مناسبة ثقافياً لتقوية قدرات المجتمع على التعامل مع النزاعات بأسلوب بناء، وفهم الفروقات والبناء على الأمور المشتركة بين المسلمين والغرب، بالتنسيق مع منظمات غير حكومية من قبيل " مركز أو سلو للسلام "، " عالم واحد في الحوار " و " الأديان من أجل السلام " (١٩).

* المؤسسة السويسرية للسلام:

تأسست عام ١٩٨٨، ومقرها في بيرن بسويسرا، وتعد من أهم المنظمات الناشطة في مجال حل النزاعات وتعزيز فرص السلام، وقد أصبحت مع مرور الوقت جزءاً لا يتجزأ من المشهد المؤسسي السويسري، وطرفاً متميزاً ضمن المنظمات غير الحكومية العاملة في الكونفدرالية من أجل تعزيز الاستقرار وإحلال السلام في شتى مناطق العالم بالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية.

يتميز عمل المؤسسة بالجمع بين التحليل النظري والبحث العلمي من خلال البحث عن الأسباب الرئيسية للنزاعات، ودراسة العلاقة بين الفساد الإداري وانفجار الأزمات والصراعات، والعمل الميداني من قبيل دعم المجتمع المدني في الدول التي تعرف النزاعات، كما تهتم بمواضيع التغيرات المناخية وحقوق الإنسان، وتأثير الاقتصاد على الاستقرار والأمن العالميين^(٢٠).

*معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام:

يعتبر من أقدم المعاهد التي تختص في أبحاث الصراعات وفهم الشروط المسبقة لسلام مستقبلي، والحلول السلمية للنزاعات الدولية على أسس علمية، بالاستعانة بأكاديميين وخبراء يمثلون وجهات نظر أكاديمية مختلفة، معتمدا على آليات متباينة من قبيل تنظيم ورشات عمل، وعقد مؤتمرات، وإلقاء محاضرات تهم مجالات اهتمامه، وتوزيع المنشورات التي ينتجها على صناع القرار والسياسة والباحثين والصحفيين والمنظمات والرأي العام، خاصة الكتاب السنوي للمعهد^(٢١).

وقد تأسس المعهد بالعاصمة السويدية ستوكهولم عام ١٩٦٦، كمؤسسة غير حكومية مستقلة وغير ربحية، ويتلقى التمويل المالي أساسا من المنظمات الخيرية المستقلة والحكومات، ودعما سنويا من الحكومة السويدية على شكل هبة كبيرة يصادق عليها البرلمان السويدي. ويركز المعهد في أبحاثه المرتبطة بالسلام العالمي على مواضيع مختلفة منها عدم انتشار الأسلحة؛ والتحكم بالأمن الأوروبي الإقليمي؛ والتحكم بالأسلحة والصراع المسلح وإدارة الصراع؛ الحرب الكيماوية والبيولوجية؛ ونقل الأسلحة وإنتاجها؛ والإنفاق العسكري^(٢٢).

كما تقدم، من خلال ما أشير إليه بخصوص بعض مراكز الأبحاث، لا ننكر أن دورها يظل مهما في مجال الإسهام في توفير وإيجاد سبل تحقيق السلام العالمي من خلال اعتماد المقاربة الاستباقية في الكشف عن أسباب الإراصات الدولية لنشوب الصراعات والحروب، أو من خلال مشاركتها في الإحاطة بتبعاتها وتطويقها تداعياتها، لكن يبقى تأثيرها وفعاليتها في تحويل العالم إلى بيئة خالية من النزاعات والصراعات متوقف على اعتبارات أخرى مرتبطة بالإرادة السياسية للدول وبنواياها، ويرتبط كذلك بمجموعة من التحديات والإكراهات التي ما تزال العديد من المراكز لم تتوفق في تجاوزها.

ثالثاً: حدود دور مراكز الفكر في صناعة السلام العالمي

ثمة جملة من الإكراهات والتحديات التي تساهم في عدم انتشار مراكز الأبحاث، وتقف في وجه سعيها نحو تحقيق أهدافها النبيلة الرامية إلى اجتثاث النزاعات والتوترات الدولية والإقليمية من الساحة الدولية، ومن تم صناعة مجتمع دولي يعمه الأمن الإنساني الشامل، ويحس فيه كل فرد بالمواطنة العالمية.

أ- تعقد النزاعات وانطواؤها على البعد السياسي:

يمثل النزاع في أصله منافسة تقوم بين فئات أو دول تعبر كل منها عن أهدافها المتناقضة مع الأخرى، ولذلك يكون النزاع في المجتمع الدولي بين مجموعة من الدول والفاعلين الدوليين الآخرين، لهم القدرة في التأثير في مجرى العلاقات الدولية،

والذي يأخذ صورا متعددة: قانونية؛ سياسية؛ اقتصادية؛ إيديولوجية أو حضارية^(٢٣)، وقد يجمع النزاع الدولي بين العديد من هذه الصور في الآن ذاته، وقد يكون نزاعا تستخدم فيه إجراءات قسرية أو بدون وسائل عنف، الأمر الذي يؤدي في هذه النزاعات إلى اعتماد مقاربات متعددة ورصد وسائل وإمكانيات معتبرة لمواجهةها، ناهيك عن الوقت الذي يشكل عنصر ضغط وإرباك لمراكز الأبحاث والفكر التي تتعاطى مع مثل هذه النزاعات الدولية، وقد يؤدي بها إلى سوء تقدير للوقائع وتطورها. ويطرح تنوع مستويات الصراع الدولي على مراكز الفكر أيضا عنصرا آخر من أسباب فشلها في إيقاف العديد من الصراعات ومنع انتشارها وتعدد تأثيراتها، ويتمثل في افتقار أغلبها للمهارة والخبرة والتجربة التي تمنحها الفعالية والنجاعة اللازمتين. ولعل مراكز الأبحاث التي نجحت في التعاطي بإيجابية مع بعض الصراعات الدولية، تلك التي يشتغل بها شخصيات سبق لها أن تقلدت مناصب دبلوماسية وسياسية في بلدها أو في منظمات دولية، كسفراء أو مبعوثين دوليين لتسوية أزمة معينة، أو مندوبين عن دولهم لدى منظمات دولية أو إقليمية. وتتجلى الخبرة والتجربة في القدرة الدينامية على توظيف المدركات خدمة لعملية المواءمة بين المعلومات المتوفرة -على الرغم من ضآلتها أحيانا- والبدائل المتاحة، وبما يقود إلى حل الأزمة بنجاح، وهو ما يسهم في إرساء دروس جديدة في إطار الخبرات والتجارب التي تخدم الحركة اللاحقة حيال المواقف المستجدة^(٢٤).

ب- اختلاف أجندة مراكز الفكر وصناع القرار:

إن أهمية مراكز الفكر والبحوث ناتجة دون شك من أهمية التحاليل الرصينة، والكم الهائل من المعلومات الدقيقة التي يوفرها الخبراء الذين يملكون العلم والمعرفة العميقة بموضوع تخصصهم، والمرتبطة بالتجربة الممتدة زمنيا والواسعة تطبيقا في مجال خبرتهم، والتي تساعد في ترشيد القرار وإقناع المؤسسات الرسمية بتبنيه، إلا أنه في بعض الأحيان، يتم تجاهل مخرجات هذه المراكز من قبل حكومات الدول بسبب تناقض الأجندة وأولوياتها.

غالبا ما تهتم نخب الفكر بقضايا وأولويات ليست في بؤرة اهتمام دوائر صناع القرار والسياسات، بينما تفضل الأخيرة التعامل مع القضايا الراهنة، كما أن بعض النخب ومراكز الفكر يهتمون أكثر بقضايا بحثية طويلة الأمد، أو حتى يهتمون بقضايا غير جماهيرية، أو ذات طابع نخبوي أكثر، بالإضافة إلى أن النخب الفكرية والمؤسسات البحثية قد تتبنى إيديولوجيات مغايرة لصانع القرار، فضلا عن نقص المؤسسة والشفافية والمحاسبة، وهو ما يضع نخب الفكر أو مؤسساتها في صورة غير إيجابية أمام صانع القرار الذي لا يستعين بها أو يشكك^(٢٥) في منتجاتها

البحثية، بما يؤثر في بقاء مراكز الفكر واستمراريتها، كما يمنع خبراء وباحثو الكثير من المراكز البحثية من زيارة المواقع التي تشهد الصراع والنزاع لأسباب سياسية وحمائية، تخشى من فضح ممارسات وتجاوزات مسؤولي حكومات الدول. ناهيك عن ذلك، يلاحظ وجود درجة من التجاهل أو ضعف الثقة بين المسؤولين تجاه بعض مراكز الأبحاث والدراسات، إما نتيجة بعض الشكوك من قبل صانع القرار في الاستقلالية السياسية، أو في ارتباط بعض هذه المراكز البحثية بتيارات سياسية معينة، أو ارتباطها بدول أخرى سواء من حيث المواقف والانتماآت السياسية أو من حيث التمويل، وأحيانا نتيجة ارتباطها بتمويل أجنبي لا توجد دقة في أجدته وأولوياته السياسية والاقتصادية. وقد تنتج عدم الثقة عن عقدة الأجنبي لدى المسؤول الحكومي، خاصة في الدول النامية، الذي يثق فقط بمستوى جودة الدراسات التي تصدر عن مراكز الأبحاث الغربية، بالرغم من أن الكثير من المراكز البحثية الغربية أصبحت تعتمد على خبراء وأكاديميين من خارج أمريكا وأروبا في إعداد الكثير من الدراسات التي تخص العالم غير الغربي^(٢٦).

يضاف إلى ما سبق، تشهد تجارب علاقة المراكز البحثية في مجال قضايا السلام والأمن بالمنظمات الدولية، تجاهل هذه الأخيرة لمخرجات تقارير وأبحاث مراكز الفكر المتعلقة بأزمة أو صراع دولي معين، إما لعجز المنظمات الدولية أو الإقليمية على بلورتها وتجسيدها في الواقع لضعف إمكانياتها المادية والمالية واللوجستية، وإما لتضارب مصالح الدول الأعضاء وتباين سياساتها الخارجية تجاه الدولة أو المنطقة التي تعرف الأزمة والصراع^(٢٧).

وفي هذا الصدد غالبا ما تلجأ المنظمات الدولية إلى تعيين مبعوث لها إلى الدولة أو المنطقة المتأزمة، وقد يستغرق أعواما ذهابا وإيابا وينفق على ذلك أموالا طائلة دون التوصل إلى حل أو تسوية بالرغم من وجود تقارير صادرة عن مراكز متخصصة، تحتوي على مقترحات قابلة للتطبيق من طرف أطر وخبراء المركز.

ج- نقص الموارد المالية:

تقليديا، وفي أغلب الأحيان، يتوقف نجاح المركز الفكري على مدى ما يملك من موارد مالية وبنى تحتية، فالمراكز الكبيرة والناضجة والأكثر تأثيرا في الأحداث، تتمتع بموارد مالية كبيرة ومستقرة تمكنها من جذب الخبرات البحثية والتقنية والإدارية والحفاظ عليها، إلى جانب ضرورة توفرها على التكنولوجيا للاتصال والتواصل تمكنها من التعامل مع الأزمات والصراعات بالفعالية والنجاعة المطلوبة^(٢٨).

وتساهم مشكلة الضعف المالي وأزمة التمويل في جعل مراكز الفكر تقف أمام تحديات مؤثرة في عملها، كما تلقي بظلالها على استمراريتها وفعاليتها، وتتمثل في:

- أن انشغال نخب الفكر بأعباء الحياة المعيشية، مقابل التركيز على العمل الفكري والبحثي، خاصة المتعلق بتسوية النزاعات الدولية، يعيق من تأثيرهم وينال من جودة منتجاتها البحثية، بل واستدامتها، حيث قد يؤدي نقص الأموال إلى إغلاق المراكز البحثية بسبب مغادرة أعضائها لها بحثاً عن العائد المادي أو سعياً وراء الطموح والعمل بمراكز أخرى، أو التوجه للعمل بالسياسة وتولي الحقائق الوزارية.

- أن الحصول على الدعم المالي من المانحين، الدولة أو الخواص...، يستوجب من خبراء مراكز الفكر الاستجابة في كثير من الحالات لطلبات الجهات المانحة، والتي تسعى دائماً إلى تعظيم مكاسبها وتغليب مصالحها، وعدم الوقوف عند طلباتها يقود هذه المراكز إلى توقف مسارها البحثي، أو تكون مجبرة على إنجاز دراسات لا تتوافق بالضرورة مع مشروعها الفكري ولا مع ما يساهم في تحقيق الاستقلالية المعرفية وتقديم أبحاث موضوعية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدانها للثقة والمصداقية.

الهوامش

١- يعرف معجم العلاقات الدولية المركز الفكري بأنه معهد أبحاث ممول على نحو مستقل ويهتم بدراسة العلاقات الدولية ومجالات قضايا السياسة الخارجية، وتعرفه الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية والسلوكية بأنه هيئة وكمنظمة تتمتع باستقلالية نسبية وتتعاظم مع الأبحاث والتحليلات الخاصة بالقضايا المعاصرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعيداً عن الحكومات والأحزاب السياسية وجماعات الضغط. وارد في: باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية "الظاهرة والدور والتأثير"، مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٧، ص: ١٠.

٢- يميز عادة بين صناعة السلام، الحفاظ على السلام وبناء السلام؛ فصناعة السلام يتم من خلال المفاوضات والوساطة والحوار، والحفاظ على السلام يظهر في إشاعة الأمن والتقليل من العنف والمساعدات الإنسانية، وبناء السلام يتم من خلال التسمية وتعرف الإنسان والديمقراطية والاعتراف بدور المجتمع المدني، أو رده زياد الصمادي، حل النزاعات، برنامج دراسة السلام الدولي، جامع السلام التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣- عرفت لجنة الأمن الإنساني Commission Security Human هذا المفهوم الذي أنشئت من أجل إرساء دعائمه على أنه: " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته "، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمن حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق، يراجع: تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون " أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم "، نيويورك، ٢٠٠٣، ص: ٤ .

4- HAASS Richard, the unraveling "how to respond to a disordered world , forcing affair ", vol 93, n°6, November- December, 2014, pp 70-74.

٥- خاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٩، من خلال ما أفرزته من تحولات بنيوية في النظام الدولي، حيث برز من خلاله التصور الأمريكي للأمن الذي تبني إستراتيجية هجومية استباقية وقائية لدرء المخاطر، والتي أدت إلى كوارث بيئية وإنسانية في العراق وأفغانستان؛ كما ساهمت هذه الأحداث في ظل ما سمي بالربيع العربي في تدمير ذاتي لقدرات الدولة الوطنية في سوريا وليبيا واليمن لأسباب داخلية (الصراع على السلطة) وخارجية تقف وراءها في الموارد الطبيعية والمواقع الإستراتيجية.

٦- يورغ سورسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٤٨٠، الكويت، يناير ٢٠٢٠، ص: ٥٣ .

٧- تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ترجمة ديماء الخضراء، الطبعة الأولى، بيروت، يناير ٢٠١٦، ص: ٥٠ .

٨- يورغ سورسن، إعادة النظر في النظام الدولي العالمي، مرجع سابق، ص: ٦٤ .

9- BUZAN Barry, People states and fear, 2nd, Henel Henstead : Hawvester Wteasheap , 1991.

١٠- يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه: " قدرة المجتمع على استقرار وتماسك شخصية أساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات أو الفعلية " .

Buzan Barry, from international to world security, Cambridge university press, Cambridge,2004

11- Ken Booth, " Security and emancipation", review of international studies, vol 17,no 4, october 1991,pp 313 and 326.

12- Ole Waever, "societalsecurity:The concept", in OLeWaever, Barry Buzan ,MortenKelstrup and Pierre (eds), identity , migration, and the new security agenda in europe, london pinter, 1993.

١٣- للمزيد من التوضيح يراجع:

Ny, Joseph, the future of soft power U.S, foreing policy, New York, 2011.

١٤- عاطف الغمري، داخل البيت الأبيض Thinks Tinks، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، نونبر ٢٠١٦، ص: ٥٧ .

١٥- للاطلاع على مزيد من المعلومات يراجع: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين ومن معه، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٣ .

١٦- للاطلاع حول ديبلوماسية القمم يراجع: يونس طلعت وعبد الرزاق الدباغ، دور ديبلوماسية القمة في التسوية السلمية للنزاعات، المجلة الأكاديمية العلمية، العراق، ١٦ يونيو ٢٠١٩ .

١٧- تنص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها " .

١٨- مزيداً من المعلومات، يراجع موقع المجموعة: www.Crisisgroupe.org

١٩- دليل الصحافة المهنية في مناطق الصراع، منظمة البحث عن أرضية مشتركة، مكتب القدس، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.sfcg.org/>

20- www.swisspeace.ch

21- www.sipri.org

22- ibid.

٢٣- حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ٢٠٠٩، ص: ٤٨ .

٢٤- تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ٢٠٠٥، ص: ١٣٤ .

25- Roy STEWART, on the definition of think tanks : towards a more useful discussion, on think tanks : independent research ideas and advice, 2015, www.onthinktanks.org

٢٦- سامي الخزندار وطارق الأسعد، " دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة "، دفاتر السياسة والقانون، العدد ٦، الجامعة الهاشمية، الأردن، يناير ٢٠١٢ .

٢٧- تصدر مراكز بحثية في مجال السلام وحل النزاعات شهريا أو سنويا، تقارير تتضمن توصيات ومقترحات تهم الأزمات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، سواء في سوريا واليمن وليبيا، أو في القارة الإفريقية وغيرها من مناطق العالم، لكن أغلبها يتم تجاهلها.

٢٨- باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية " الظاهرة والدور والتأثير "، دراسات معاصرة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٧، ص: ٤٥ .